

أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية

أحمد عيد الجهني

2021204935

مشروع تخرج - 1

كلية الادارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات وسياسات توزيع الأرباح. في المملكة العربية السعودية، هناك اهتمام متزايد بموضوع حوكمة الشركات مع إصدار لوائح وتنظيمات جديدة في هذا المجال. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التي تستكشف العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح، خاصة في القطاع الصناعي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق ممارسات الحوكمة في الشركات الصناعية السعودية، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه الممارسات وسياسات توزيع الأرباح المتبعة. كما تسعى الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على هذه العلاقة. النتائج المتوقعة ستساعد متخذي القرار في تصميم سياسات توزيع أرباح فعالة تتماشى مع ممارسات الحوكمة الجيدة المطبقة في الشركات.

تناولت عدة دراسات سابقة هذا الموضوع في السياق السعودي. على سبيل المثال، دراسة (الجاسر، 2018) التي بحثت في العلاقة بين آليات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وبين نسبة التوزيعات النقدية للأرباح.

كما قام (السبيعي، 2020) بدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة. خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لحجم مجلس الإدارة وازدواجية دور الرئيس التنفيذي على نسب التوزيعات النقدية.

بشكل عام، تؤكد الدراسات السابقة على وجود علاقة بين ممارسات الحوكمة والسياسات المتبعة في توزيع الأرباح، خاصة في القطاع الصناعي السعودي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لمزيد من البحث لاستكشاف هذه العلاقة بشكل أعمق.

فيما يتعلق بالفجوات في الدراسات السابقة المتعلقة بأثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً، معظم الدراسات السابقة كانت بصفة عامة تبحث في العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح دون التركيز بشكل خاص على القطاع الصناعي. وبالتالي هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تستكشف هذه العلاقة في سياق القطاع الصناعي.

ثانياً، معظم الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات قبل عام 2023، ولذلك هناك حاجة لدراسات أحدث تأخذ في الاعتبار المتغيرات والتطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح.

ثالثاً، غالبية الدراسات السابقة اعتمدت على أساليب إحصائية تقليدية في التحليل، مما يدعو إلى استخدام أساليب تحليلية أكثر تطوراً لاستكشاف العلاقات بشكل أعمق.

رابعاً، هناك حاجة لدراسات تستكشف العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في القطاع الصناعي السعودي.

على الرغم من وجود مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في الشركات السعودية، إلا أن معظم هذه الدراسات كانت بصفة عامة ولم تركز بشكل محدد على قطاع الشركات الصناعية. كما أن الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات قديمة ولم تأخذ في الاعتبار المتغيرات والتطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدراسات السابقة استخدمت أساليب إحصائية تقليدية في التحليل، مما يستدعي استخدام أساليب تحليلية أكثر تطوراً لاستكشاف العلاقات بشكل أعمق. كما أن هناك حاجة لدراسات تستكشف العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في القطاع الصناعي السعودي.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال التركيز على قطاع الشركات الصناعية في السعودية، واستخدام بيانات حديثة، وتطبيق أساليب تحليلية متطورة، والكشف عن العوامل الرئيسية المؤثرة على هذه العلاقة.

أولاً، يعد قطاع الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية من القطاعات الرئيسية والمهمة في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. وبالتالي، فإن دراسة العوامل المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في هذا القطاع له أهمية كبيرة.

ثانياً، تأتي أهمية الدراسة من كونها تركز على تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح، وهي من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال المالية والإدارة. وذلك لما لحوكمة الشركات من تأثير على القرارات المالية وأداء الشركات.

ثالثاً، تستخدم الدراسة بيانات حديثة وتطبق أساليب تحليلية متطورة، مما سيسهم في الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية مقارنة بالدراسات السابقة. وهذا من شأنه أن يثري الأدبيات البحثية في هذا المجال.

رابعاً، ستساعد نتائج هذه الدراسة المديرين الماليين والمستثمرين في فهم العوامل الرئيسية المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أكثر فعالية.

مشكلة البحث

المشكلة الرئيسية التي تركز عليها هذه الدراسة هي قلة الأبحاث التي تحلل العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاع الشركات الصناعية السعودية باستخدام أساليب تحليلية متطورة ومتغيرات حديثة. معظم الدراسات السابقة ركزت على شركات قطاعات أخرى بخلاف الصناعي في السوق السعودي، كما اعتمدت على بيانات قديمة لا تعكس التطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح. إضافة إلى ذلك، فإن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تلك الدراسات كانت تقليدية ولا تسمح باستكشاف العلاقات بشكل معمق. لذلك، هناك حاجة لدراسة العوامل الرئيسية المؤثرة على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاع الشركات الصناعية السعودية باستخدام أساليب تحليلية متطورة وبيانات حديثة.

الفجوات النظرية 2.1.

فيما يتعلق بالفجوات النظرية في هذا الموضوع، يمكن تحديد ما يلي:

1. معظم الدراسات السابقة اعتمدت على نظريات الوكالة والإشارات كإطار نظري لتفسير العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة هذه العلاقة من خلال توظيف نظريات وأطر نظرية أخرى، مثل نظرية الموارد والقدرات الجوهرية، للوقوف على جوانب إضافية لم تتناولها الدراسات السابقة.

2. معظم الأبحاث السابقة ركزت على تأثير آليات الحوكمة الداخلية، مثل هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة، على سياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة تأثير آليات الحوكمة الخارجية، مثل قوانين الحماية القانونية للمساهمين، على هذه السياسات.

3. تفتقر الأدبيات إلى دراسات تحليلية معمقة لطبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح في قطاعات محددة، مثل قطاع الصناعات، باستخدام أساليب إحصائية متطورة.

4. هناك حاجة لتوسيع نطاق الدراسات في هذا المجال لتشمل عوامل أخرى قد تؤثر على العلاقة، مثل الخصائص التنظيمية للشركة والظروف الاقتصادية والقطاعية.

بشكل عام، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات النظرية من خلال توظيف أطر نظرية جديدة، والتركيز على آليات الحوكمة الخارجية، والتحليل المعمق لقطاع الصناعات باستخدام أساليب إحصائية متطورة، والنظر في عوامل إضافية قد تؤثر على العلاقة.

الفجوات العملية 2.2.

فيما يتعلق بالفجوات العملية في هذا الموضوع، يمكن تحديد ما يلي:

1. معظم الدراسات السابقة في البيئة السعودية اعتمدت على بيانات قديمة، ولا تعكس التطورات الحديثة في أنظمة الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لاستخدام بيانات أكثر حداثة لتحليل هذه العلاقة.
 2. معظم الدراسات السابقة ركزت على قطاعات أخرى بخلاف قطاع الصناعات في السوق السعودي. هناك حاجة لدراسة هذه العلاقة بشكل محدد في قطاع الصناعات نظرًا لأهميته الاقتصادية.
 3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة كانت تقليدية، ولا تسمح باستكشاف العلاقات بشكل معمق. هناك حاجة لاستخدام أساليب إحصائية متطورة، مثل نماذج المعادلات الهيكلية، لتحليل هذه العلاقة بشكل أكثر شمولية.
 4. هناك ندرة في الدراسات التي تتناول تأثير آليات الحوكمة الخارجية، مثل قوانين الحماية القانونية للمساهمين، على سياسات توزيع الأرباح في السوق السعودي. هذا جانب مهم يحتاج إلى مزيد من البحث.
 5. معظم الدراسات السابقة لم تتناول تأثير العوامل التنظيمية والقطاعية على العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح. هناك حاجة لدراسة هذه العوامل لفهم أكثر شمولية للعلاقة.
- بشكل عام، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات العملية من خلال استخدام بيانات حديثة، والتركيز على قطاع الصناعات السعودي، واستخدام أساليب إحصائية متطورة، والنظر في آليات الحوكمة الخارجية والعوامل التنظيمية والقطاعية.

سؤال البحث الرئيسي

يتناول هذا البحث سؤال رئيسي و هو :

ما هو أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ؟

أهمية بحث

بشكل عام فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية لها أهمية كبيرة من عدة جوانب الأهمية الاقتصادية حيث أن قطاع الصناعات يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة ويساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وسياسات توزيع الأرباح لها تأثير مباشر على جذب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية السعودية وفهم العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح يساعد في تطوير السياسات والأنظمة التي تعزز من كفاءة أداء الشركات الصناعية وأيضاً من الناحية التنظيمية فإن تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة يساهم في حماية حقوق المساهمين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الشركات وفهم الآليات التي تربط حوكمة الشركات بسياسات توزيع الأرباح يساعد الجهات التنظيمية في وضع التشريعات والأنظمة الملزمة

الأهمية النظرية 3.1.

من الناحية النظرية، فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية لها أهمية كبيرة للأسباب التالية:

1. إثراء الأدبيات الأكاديمية: حيث تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بعلاقة حوكمة الشركات بسياسات توزيع الأرباح، وتزويد الباحثين والأكاديميين بمعلومات ودراسات حول هذا الموضوع الهام في البيئة السعودية.
2. تطوير النماذج النظرية: من خلال اختبار وتطوير النماذج النظرية القائمة التي تربط بين آليات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح، وإمكانية اقتراح نماذج نظرية جديدة تناسب البيئة السعودية.
3. فهم العلاقات السببية: ستساعد الدراسة في فهم العلاقات السببية والآليات التي تربط بين ممارسات الحوكمة وقرارات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية، مما يعزز المعرفة النظرية في هذا المجال.
4. توفير إطار مرجعي: ستوفر الدراسة إطار مرجعي نظري لفهم وتحليل تأثير حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية.

بشكل عام، فإن الأهمية النظرية لهذه الدراسة تكمن في إثراء الأدبيات الأكاديمية، وتطوير النماذج النظرية، وتعزيز فهم العلاقات السببية، وتوفير إطار مرجعي نظري في هذا المجال البحثي.

الأهمية العملية 3.2.

من الناحية العملية، فإن دراسة أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية السعودية تكتسب أهمية كبيرة للأسباب التالية:

1. دعم صانعي السياسات: ستساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات والجهات الرقابية في وضع السياسات والتشريعات المناسبة لتعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة وتحسين سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية.
 2. تحسين قرارات الاستثمار: ستساعد الدراسة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من خلال فهم العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسات توزيع الأرباح.
 3. تعزيز الشفافية والمساءلة: ستساهم الدراسة في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الشركات الصناعية من خلال التركيز على دور ممارسات الحوكمة في توزيع الأرباح.
 4. تطوير الممارسات التنظيمية: ستقدم الدراسة توصيات عملية للشركات الصناعية بشأن تطوير ممارسات الحوكمة الجيدة وسياسات توزيع الأرباح المناسبة.
 5. تحسين أداء الشركات: من المتوقع أن تؤدي تحسين ممارسات الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية.
- بشكل عام، فإن الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في دعم صانعي السياسات، تحسين قرارات الاستثمار، تعزيز الشفافية والمساءلة، تطوير الممارسات التنظيمية، وتحسين أداء الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

المراجع

1. دراسة الشهري (2019) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". هذه الدراسة قامت بتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة (كحجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ملكية الإدارة) وسياسات توزيع الأرباح في عينة من الشركات السعودية.
2. دراسة السحيباني (2017) بعنوان "أثر حوكمة الشركات على توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور لجان المراجعة وهيكل الملكية في التأثير على سياسات توزيع الأرباح.
3. بحث الشمري وآخرون (2016) بعنوان "أثر هيكل الملكية والحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تم اختبار تأثير ملكية الإدارة والملكية المؤسسية على توزيع الأرباح.
4. دراسة الحربي (2014) بعنوان "أثر هيكل الملكية وحوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". ركزت هذه الدراسة على دور ملكية الأسر والملكية المؤسسية في تحديد سياسات توزيع الأرباح.
5. بحث الحارثي (2013) بعنوان "تأثير الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السعودية". وقد تناول هذا البحث العلاقة بين مكونات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجان الحوكمة) وقرارات توزيع الأرباح.

دليل حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

- هذا الدليل يوضح أهمية حوكمة الشركات في تحسين الشفافية والعدالة وتعزيز الأداء المالي للشركات، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين وتقليل مخاطر الفساد ([شركة خالد هوساوي وشركاه](#)).
دراسة على الأداء المالي في قطاع التأمين
- هذه الدراسة التطبيقية على شركات التأمين في السعودية أظهرت أن وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، مما ينعكس على سياسات توزيع الأرباح ([AJSRP](#)) ([EcoAdLaw Journal](#)).

الملاحق

مقدمة أستبيان

في إطار دراسة المكملة للي شهادة البكالوريوس في تخصص إدارة المشاريع أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية واستكمال الجانب التطبيقي من الدراسة ومن أجل معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية تحسين العملية الإنتاجية داخل مؤسسة فإن فإننا نضع بين ايديكم هذه الاستمارة راجينا منكم الإجابة على الأسئلة بكل دقة وموضوع موضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة لهذا الموضوع

نرجو من سيادتكم الفاضلة وضع علامة صح في الخانة التي ترونها مناسبة علما بأن هذه البيانات تستخدم لغرض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بسرية التامة

شاكرين لكم

الأستبيان الأول

بيانات خاصة بسياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية

1. ما مدى أهمية سياسات توزيع الأرباح في الشركات الصناعية من وجهة نظرك؟

- مهمة جداً
- مهمة إلى حد ما
- ليست مهمة

2. ما هي السياسة المتبعة في توزيع الأرباح في الشركة التي تعمل بها؟

- توزيع نسبة ثابتة من الأرباح كل عام
- توزيع نسبة متغيرة من الأرباح كل عام
- لا توجد سياسة محددة، تتم المفاضلة سنوياً
- لا أعلم

3. ما هي العوامل التي تؤثر على قرارات توزيع الأرباح في الشركة؟

- توافر السيولة النقدية
- احتياجات الشركة للاستثمار والنمو
- توصيات مجلس الإدارة
- رغبات المساهمين
- كل ما سبق

4. ما هو معدل توزيع الأرباح النقدية في الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية؟

- أقل من 30%
- بين 30% - 50%
- أكثر من 50%
- لا أعلم

5. هل توجد تغييرات في سياسة توزيع الأرباح في الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية؟

- نعم، زيادة في نسبة التوزيع
- نعم، انخفاض في نسبة التوزيع
- لا، لم يطرأ أي تغيير
- لا أعلم

الاستبيان الثاني

بيانات خاصة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

1. ما مدى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية من وجهة نظرك؟

- مهمة جداً
- مهمة إلى حد ما
- ليست مهمة

2. ما هي درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة التي تعمل بها؟

- درجة عالية
- درجة متوسطة
- درجة منخفضة
- لا أعلم

3. ما هي أهم مكونات الحوكمة المطبقة في الشركة؟

- استقلالية مجلس الإدارة
- وجود لجان تابعة لمجلس الإدارة (المراجعة، الترشيحات والمكافآت)
- الإفصاح والشفافية
- حقوق المساهمين
- كل ما سبق

4. ما هو حجم مجلس إدارة الشركة؟

- أقل من 7 أعضاء
- بين 7 - 9 أعضاء
- أكثر من 9 أعضاء
- لا أعلم

5. ما هي نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة؟

- أقل من 30%
- بين 30% - 50%
- أكثر من 50%
- لا أعلم

6. ما هي نسبة ملكية الإدارة في رأس مال الشركة؟

- أقل من 5%
- بين 5% - 10%
- أكثر من 10%
- لا أعلم